

أكد أن الصوت الواحد مسلك ضروري والحكم هو عنوان الحقيقة الفزيع يخوضها في «الأولى»: إنجازات المجلس المبطل نقطة في بداية السطر

كانوا بما يسمى أنهم يمثلون الأمة ولكن للأسف كانوا يمثلون عليها.

خاصا لهم، يحصلون عليها بالتخالفات والتخزبات من أجل تحقيق أجنداتهم ولكن مرسوم الصوت الواحد شمل جميع أبناء الكويت وخصوصا الأقليات التي كانت مهمشة ولا يذكر لها أي دور في الانتخابات التي كانت تجري وفق الأصوات الأربعة ولكن اليوم وبعد تحسين الصوت الواحد أصبح الوضع متساويا لجميع أطياف الشعب الكويتي.

وقال الفزيع في تصريح صحافي إن المحكمة الدستورية هي الجهة المختصة بتفسير القوانين، وقد أكد الحكم صحة موقفنا من دستورية الصوت الواحد، مستغنياً ممن يفصلون المواقف على قناعاتهم الخاصة، وليس على أساس النواب الحقيقية، مضيفاً أن الصوت الواحد كان مسلكاً ضرورياً، وهناك من يريدون أن تكون عضوية مجلس الأمة إرثاً

قرر عضو مجلس الأمة المبطل (ديسمبر 2012) المحامي نواف الفزيع ترشيح نفسه في الانتخابات البرلمانية المقبلة المزمع إجراؤها في الخامس والعشرين من الشهر المقبل عن الدائرة الأولى، موضحاً أنه سوف يضحى بنفسه من أجل الكويت ولا تعنيه المناصب بقدر ما تعنيه مصلحة الكويت والمواطنين.

وقال الفزيع في تصريح صحافي إن المحكمة الدستورية هي الجهة المختصة بتفسير القوانين، وقد أكد الحكم صحة موقفنا من دستورية الصوت الواحد، مستغنياً ممن يفصلون المواقف على قناعاتهم الخاصة، وليس على أساس النواب الحقيقية، مضيفاً أن الصوت الواحد كان مسلكاً ضرورياً، وهناك من يريدون أن تكون عضوية مجلس الأمة إرثاً



نواف الفزيع

أعلن خوضه الانتخابات في الدائرة الخامسة الدوسري: حكم «الدستورية» تاريخي بسط رقابتها لأول مرة على مراسيم الضرورة

في الدائرة الخامسة، مضيفاً في السياق ذاته أننا مهما اختلفنا على إجراءات أو مراسيم فإننا لن نختلف على حب الكويت وعلى الجميع ان يضعوا نصب أعينهم هذه المرحلة الحاسمة في البلد وعلى الجميع احترام أحكام القضاء والعمل للكويت واستقرارها.

والحكمة اثبتوا أنهم قادرون على الحفاظ على مكتسباتهم الوطنية وتحقيق التنمية والتقدم للأجيال القادمة. وتابح: مشاركتنا في الانتخابات الماضية كانت انطلاقاً من الفهم الصحيح لنصوص القانون ومواد الدستور، وهو ما أكدته المحكمة الدستورية في حكمها بتحسين مرسوم الصوت الواحد، مؤكداً أن الأحكام القضائية دوماً هي عنوان الحقيقة وأن تحسين الصوت الواحد هو في مصلحة الديمقراطية والشعب لاختيار من يرى فيه الخير.

وأردف الدوسري: ان الديمقراطية كما قال صاحب السمو قديراً الذي ارتضيناه وخيارنا الذي اخترناه أساسها الشورى التي توارثها مجتمعنا جيلاً بعد جيل وجسدها حديثاً دستورنا الذي وضعه ممثلو شعبنا وصاغوا أحكامه بضمانهم ووجدانهم عن طريق الحوار والتوافق والتفاهم. واختتم الدوسري حديثه معلناً عزمه خوض الانتخابات

أكد المحامي مبارك حسين الدوسري في تصريح صحافي: ان حكم المحكمة الدستورية الذي قضى بدستورية مرسوم الصوت الواحد وبطلان مجلس الأمة في غضون 60 يوماً وسريان القوانين الصادرة عن المجلس المبطل شكل خطوة تاريخية للمحكمة الدستورية كونه بسط رقابتها لأول مرة على مراسيم الضرورة وأوضح أنها أعمال غير سياسية وتخضع لولايتها.

استذكر الدوسري في هذا الصدد كلمات صاحب السمو الأمير حيال حكم المحكمة الدستورية «ان هذا الحكم سطر حقيقة مهمة وساطعة وهي ان الكويت دولة مؤسسات يحكمها الدستور والقانون وأنه لا سلطة ولا سق في يد على سلطة الحق والعدالة». وأضاف: ان حكم المحكمة الدستورية عكس بما لا يدع مجالاً للشك متانة وقوة النظام الديمقراطي الذي تتمتع به الكويت، وأن الكويتيين بقيادتهم الرشيدة



مبارك الدوسري

بعد اجتماع مكتب الأمانة العامة والجمعية العمومية لأعضائها الشبيب: الحركة السلفية تعلن مقاطعة الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً

من خلال ممارستها للإقصاء والتخوين وما نتج عن هذه الممارسات من اصطاف واحتراب داخلي بين مكونات المعارضة أدى إلى ضعف التفاعل من المواطنين مع أنشطة المعارضة المختلفة.

وأضاف الشبيب أن على المعارضة أن تجتمع على برنامج عمل واضح الملامح محدد الوسائل والغايات، بالإضافة المنظم الذي تمارسه الحكومة وفق منهجية المنهجية لا يمكن مواجهته إلا من خلال جبهة إصلاح منظمة يعي القائلون عليها خطورة النهج الفردي الذي جندت له الحكومة.

وأضاف الشبيب أن من الواجب على جميع قوى المعارضة التي أعلنت مقاطعة الانتخابات أن تتباعد عن الأخطاء السابقة التي ارتكبتها

أعلن الأمين العام للحركة السلفية بدر الشبيب أن الحركة السلفية قررت بعد اجتماع مكتب الأمانة العامة والجمعية العمومية لأعضاء الحركة، مقاطعة الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً.

وأنتقد الأمين العام للحركة السلفية بدر الشبيب الصارخ لدى السلطة بحكوماتها غير المؤتمنة على الشعب ومصالحه وأمواله والتي استمرت إصدار مراسيم الضرورة لتعزز النهج الفردي والغناء مؤسسات الدولة واختزالها بالسلطة التنفيذية فقط مما يعد تحجيماً لدور الأمة والغاء لوجودها.

وأضاف الشبيب أن من الواجب على جميع قوى المعارضة التي أعلنت مقاطعة الانتخابات أن تتباعد عن الأخطاء السابقة التي ارتكبتها



بدر الشبيب

الحربي يخوضها ب «الرابعة»

الانتخابات من قناعة بأهمية هذه المشاركة في الانتخابات المقبلة عقب صدور حكم المحكمة الدستورية، حيث أن الكويت تمر بمرحلة حرجة وبحاجة إلى مزيد من العمل والتعاون بين أطياف الشعب الكويتي.

وقال في تصريح صحافي ان تحسين المحكمة الدستورية لمرسوم الصوت الواحد أنهى كل أشكال الجدل السياسي، وجاء

قرر المرشح صلال الحربي خوض الانتخابات البرلمانية في الدائرة الرابعة وذلك بعد الاتكال على الله وإيماناً بالبدور الوطني، وتأكيداً للحياة الديمقراطية التي تعيشها الكويت، وكذلك الحياة السياسية في الكويت، مؤكداً ان الهدف من ذلك أن مصلحة ومستقبل الكويت فوق كل اعتبار.

وأضاف انه سيخوض هذه



صلال الحربي

نشن هجوماً لاذعاً عليها بسبب تخبطها في تنفيذ حكم «الدستورية» المعيوف: الحكومة مطالبة بالتأكد من دستورية إجراءات الانتخابات المقبلة

إذا لم نهم

الحكومة

بالإجراءات

السليمة فإن

بطلان المجلس

هي عملية

متعمدة

من

مجلس الأمة

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

من جهة أخرى،

حكم المحكمة الدستورية الذي من المتوقع ان يصدر غداً، مشيراً الى ان الحكومة مطالبة بالتأكد من دستورية إجراءات الانتخابات المقبلة، وغير مقبول بالنسبة لنا ان يشوب العملية الانتخابية هذه المرة أي مطالب دستورية تؤدي الى بطلان الانتخابات للمرة الثالثة على التوالي. وقال المعيوف: اذا لم تقم الحكومة بالإجراءات السليمة وتحصن المجلس المبطل من أي طعن يؤدي الى ابطاله فان الشعب سيكون على يقين وقتها بان بطلان المجلس بسبب الإخطاء الإجرائية هي عملية متعمدة من الحكومة. من جهة أخرى،



عبد الله المعيوف

شنّ عضو المجلس المبطل عبدالله المعيوف هجوماً لاذعاً على الحكومة بسبب تخبطها في تنفيذ حكم المحكمة الدستورية، وتأخرها في اصدار مرسوم الدعوة للانتخابات وعدم قراءتها للقراءة السليمة للحكم الذي انتهى الى ابطال المجلس، والزم الحكومة بتوجيه الدعوة للانتخابات خلال 60 يوماً وفق نظام الصوت الواحد، بعد ان قام بتحسينه.

وقال المعيوف في تصريح له: ما زال التخبط الحكومي مستمراً، فالخكومة أجلت الاعلان عن مرسوم الدعوة للانتخابات انتظاراً لتفسير

أكدت احترام القضاء وتنفيذ أحكامه وتكريس مبدأ سيادة القانون مجموعة «مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني» تدعو إلى المشاركة الإيجابية في الانتخابات المقبلة

جهود التنمية الى مسارها الصحيح.

ولنا فيما يدور من حولنا في بعض البلدان العربية من دروس قاسية نتجت عن الانقسامات التي عصفت ببعضها وتكاد تعصف ببعضها الآخر، مما جعلنا نهرح للتمسك بوجدتنا الوطنية تحقيقاً لمصلحة الكويت التي لم تضن علينا بالغالي والنفيس من أجل ان نجبا بكرة وكرامة. سائلي الله ان يحفظ بلادنا وشعبنا من كل مكروه.

مجموعة «مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني»

طائفية أو عائلية أو قبلية أو حزبية. وعليه، فإننا ندعو الى المشاركة الإيجابية في الانتخابات القادمة ترشيحاً وانتخاباً ضمن الممارسة الديمقراطية الراقية والبنائة التي نعتز بها والعمل على بلوغ العناصر الكفؤة لمقاعد مجلس الأمة القادم للتصدي الجاد لمسؤوليات المرحلة المهمة التي نمر بها البلاد.

ان المشاركة الإيجابية هي الأسلوب الأمثل لإعادة الثقة بنظامنا الديمقراطي وهي الوسيلة الأنجح لتحقيق الاستقرار وإعادة

المشترك لأي مظاهر سلبية ومثالب شابت الممارسات الانتخابية السابقة وما اعترأها من مظاهر الانحراف والفساد مثل شراء الأصوات والانتخابات الفرعية وتدخلات أبناء الأسرة وذوي النفوذ والمصالح في سير العمليات الانتخابية وجميع وسائل وأهداف وأموال الأفساد السياسي، وذلك لتأصيل الأخلاقيات والممارسات التي تنشد الإصلاح.

5 - تجسيد قيم المواطنة الرشيدة بتغليب مصلحة الوطن وتقديمها على أي مصالح فتوية سواء كانت

نناشد أبناء الكويت جميعاً لنبدأ الانقسام مذكرين بأهمية وحتمية التألف والاتفاق على كلمة سواء نعلي بها شأن الوطن ونشارك جميعاً في بنائه، مؤكداً على النوايا التالية:

1 - التمسك بدستور 1962 الذي هو سورنا وسقف حمايتنا وقت الرخاء والشدّة. 2 - احترام القضاء وتنفيذ أحكامه والذي هو ملجأنا عند الاختلاف. 3 - تكريس مبدأ سيادة القانون. 4 - التصدي بالعمل الجاد

أصدرت مجموعة مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني بياناً صحافياً أمس دعيت فيه الى المشاركة الإيجابية في الانتخابات المقبلة ترشيحاً وانتخاباً، مشيرة الى ان المشاركة هي الأسلوب الأمثل لإعادة الثقة بنظامنا الديمقراطي، وجاء نص البيان كالتالي:

انطلاقاً من المبادئ الأساسية لمبادرة الإصلاح والتوافق الوطني، والصادرة بتاريخ 11 يونيو 2013 والتي تضمنت التداي لحماية الوطن وتعزيز استقراره والسير به الى مراقي الأمان فإننا

أصدر بياناً جدد فيه مقاطعة الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً

المنبر الديمقراطي: خوض الانتخابات في الأوضاع الحالية يجعل إرادة الناخب الكويتي أسيرة

الأوضاع والمعطيات الحالية يجعل إرادة الناخب الكويتي أسيرة ومختطفة لاعتبارات معيثة». وأكد ان المعركة الأساسية ليست فيما يوجهه البعض بأنها معركة انتخابية فقط، بل هي معركة ضد أفراد الحكومة بالقرار السياسي وهو ما يمثل تعدياً سافراً على الدستور واستحواداً على السلطة التشريعية وإضعافها.

وحدد المنبر الديمقراطي توجهه في المرحلة القادمة نحو الدفاع عن دستور 1962 وتعزيز المكتسبات الدستورية وحماية الوحدة الوطنية وكذلك الدفع بتطوير النظام الديمقراطي الكويتي بآلياته المختلفة، وذلك من خلال إقامة العمليات والأنشطة ونشر التوعية السياسية والدستورية والتفاعل عبر الشارع الشعبي السياسي نحو التغيير الديمقراطي، الذي السلمي الحقيقي، الذي تنطلق قاعدته من دستور 1962 نحو العمل الكامل به.

في آليات العمل الانتخابي مثلما حدث في عامي 1981 و2012 وإعادة التوزيع المناطقي والسكاني وتقليص حرية اختيار مقبلي، وهذا السلوك من قبل السلطة أدى بطبيعة الحال إلى تراجع الكويت في مختلف المجالات وليس سياسياً فقط، بل تعدها ليصل إلى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها من المجالات، وتراجع دورها إن لم يكن انعدم على كافة الأصعدة الإقليمية والعربية والدولية.

وزاد البيان: «وانطلاقاً من حرص المنبر الديمقراطي الكويتي على تطور العملية الديمقراطية وفق إطارها السليم والصحيح، فإنه يعلن عدم خوضه للانتخابات النيابية القادمة لا منعاً ولا دعماً أتساقا مع ما يؤمن به من مبادئ ورؤى، كما يؤكد أن الحجج والقناعات التي يمتلكها من ينادي بالمشاركة الانتخابية أو المقاطعة لها ما ببررها، إلا ان خوض الانتخابات النيابية في هذه

1967 وكذلك الحل غير الدستوري لمجلسي أمة 1975م و1985م وتعطيله لما يقارب العشر سنوات وإنشاء المجلس الوطني عام 1990، وصولاً الى تكرار حالات حمل مجالس الأمة لأعوام (1996، 2003، 2006، 2008، 2009) لأسباب وأهية، ناهيك عن تعمد في ارتكاب أخطاء إجرائية فادحة نتج عنها إبطال مجلس أمة عام 2012 مرتين في فترة لم تتجاوز سنة واحدة، إضافة إلى المحاولات الدووية في تنفيذ الدستور، فإي عبثاً يرتكب بحق هذه الأمة ومقدراتها وخياراتها.

وأضاف المنبر في بيانه: لقد كان الهدف المباشر لكل هذه المحاولات وهذا النهج هو إقصاء سيادة الأمة التشريعية والراقية والانتقاص من أحكام الدستور، وخصوصاً المادة السادسة منه، لقد سارت الحكومة بمنعطفات عديدة أهمها محاولات فرض إرادتها على إرادة الناخب الكويتي من خلال التدخل غير المقبول والمتواصل

ذاته أن سلبيات العمل الانتخابي لاتزال قائمة، ولعل أبرزها تفشي مسلسل شراء الأصوات والرشوة الانتخابية والصراعات القبلية والطائفية والفئوية على الرغم من التاكيدات الحكومية الصورية لواجبها، كما ان هذا النظام القائم على «الصوت الواحد»، بدأ يفرض ويكرس الانتقاسات الداخلية ويؤسس كينان صغيرة من المؤكد أنها ستكون أداة هدم رئيسة التي فتت المجتمع وتماسكه.

ولقد واجه المسار الديمقراطي الكويتي طوال العقود الخمسة الماضية حالات من التعثر والانحراف بسبب توجهات السلطة تجاهه، ما أدى إلى حالة من الإحباط والتذمر الواسعة لدى الأوساط الشعبية والسياسية بكل شرائحها، حيث عمدت السلطة وتنوعت في أشكال إعاقة العمل بدستور 1962، فالتاريخ السياسي الكويتي لاتزال ذاكرته تعيش في أجواء تزوير انتخابات

أصدر المنبر الديمقراطي الكويتي بياناً صحافياً أمس حول موقفه من الانتخابات النيابية القادمة أكد فيه على أن حكم المحكمة الدستورية لم يؤد الغرض المطلوب وهو الاستقرار ومنع الاستقطابات القبلية والطائفية وجاء نص البيان كالتالي:

يؤكد المنبر الديمقراطي الكويتي على ما جاء في بيانه السابق حول حكم المحكمة الدستورية، والتناقضات التي ظهرت فيه، والذي لم يمه حالة الصراع السياسي والاجتماعي الدائرة، بل زادها احتقاناً، مما يستلزم وقفة جادة لوقف هذا الصراع، وإعادة التوازن والتعايش الطبيعي بين مكونات المجتمع الكويتي القائم على المساواة بالحقوق والواجبات والحريات التي كفلها الدستور. ويرى المنبر الديمقراطي أن هذه الأحكام لم تؤد الغرض المطلوب منها في استقرار حالة المجتمع ومنع الاستقطابات القبلية والطائفية التي تهدد وحدته وكيانه.

أكد أن تحسين الصوت الواحد أنهى الجدل السياسي

العتيبي: الكويت تحتاج ضخ دماء جديدة في المجلس القادم لدفع عجلة التنمية

عجلة التنمية والإصلاح والتطوير. وأضاف ان الشعب الكويتي سئم من كثرة الصراعات السياسية والصوت العالي والتأزيم وتصفية الحسابات، وبات في أمس الحاجة الى إعطاء الوجهة الجديدة فرصتها في الوصول الى قاعة عبدالله السالم وتحريك عجلة التنمية والتطوير والإنجاز التي تعطلت كثيراً بسبب الأوضاع السابقة.

بمنزلة دعوة شاملة للشعب الكويتي لتفعيل المشاركة في الانتخابات القادمة والتوجه إلى صناديق الاقتراع لتلبية دعوة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد. واعتبر أن الشعب الكويتي أصبح أكثر وعياً من أي وقت مضى ولهذا سيحجب صوته عن حاله الحظ ووصل الى قبة البرلمان ولم يفعل الأدوات الرقابية الدستورية في محاسبة المقصرين والفاستين ودفع

أكد الناشط السياسي احمد العتيبي ان المرحلة الحالية من حياة الكويت تحتاج الى التقاف الشعب وتآزره حول بعضه البعض واختيار خير من يمثله وضخ الدماء الشابة والجديدة في المجلس القادم.

وقال في تصريح صحافي ان تحسين المحكمة الدستورية لمرسوم الصوت الواحد أنهى كل أشكال الجدل السياسي، وجاء



أحمد العتيبي

الجدل السياسي، وجاء